

المال عن القاضي الى الطبيب واقتره وجوب الاعاده لان المائنة  
دطوع حتى وجمع شيخنا الرملة رحمه الله بين الكلامين فقال كلام  
الغزالي محمول على ما اذا علم نخل نخل الا حرام وكلام القاضي الى الطب  
على ما اذا علم نخل بعده فلا يسقط الغرض بالمعاده وتجمع اولين  
التقصيف **قوله** ورخص تركها ليلة التشهيد وشروطها  
معرفة وقتها **قوله** بعد حتى تقضي الكراهة حيث سئلت  
اجماعه والام حيث وحيث ولا يحصل فضلها كما في الجوع وان  
اطال كثرون في رده نقله اوله ولا ولا والمعمد حصوله الضميمة لكن  
دون تفضلين نعلها والمنفي في كلام النووي الفضل الكامل  
**قوله** وتليد الثوب جلاق ما لا يسلها ما استلها نعيم وطور  
المان سقوف الطريق غدا وان لم يلبها لغيره كجاسته  
او استقداره **قوله** فالجماعة اولي وجعلها ذكر ان اشعره  
الوقت بحيث لو قدمها ادر ك الصلاة كاسلة فيم والا جود  
ما لم يحس من حبس الزنج ونحوه سيجع يتم والا فله وان خرج  
الوقت كما هو ظاهر **قوله** غير له وبه الا في الحرم ما جود  
من الحرام اي الدوام **قوله** مدة رجايم تبع فيه الادرعي  
وتقد الشخان رجا العفو بعينيه اباما وقال بعضهم ويستفاد  
منه ان القصاص لو كان نصبي لم يحز التقبيب لان العفو  
انما يكون بعد بلوغه فيودى الى ان يترك لجمعة صنيعة وقال  
الادرعي قوله اباما انه الا في كلامها والشافعي والاحكام  
اطلقوا ويطهر الضميمة باذ ما دام تجوز العفو يجوز له  
التقبيب انتهى **قوله** لشدة الخلف عنهم اي فيهم كجماعة  
ويترك لهم في اطلاق السفر يشمل سفر الزهدة وتوقف فيه  
بعضهم لا سيما اذا تعطل الغرض في تلك المناجبة بعينيه عنه  
انتهى والتوقف ظاهر احد اما قالوه في التصرف لو كان محملا  
له على السفر الزهدة فقط فلا تجزى له لانه ليس لغرض صحيح  
**قوله** ولو سائر العورة فقط لبعض اطراف الحجاب **قوله**  
فان الملايكة تتأذي مما يتأذي منه بنوادم افهم تعليقه صلى الله

قوله  
في ال  
له في  
قال  
الت  
الج  
خل  
وق  
المه

عليه وسلم

عليه وسلم بان الملايكة تتأذي به انه لا فرق بين خلوا المسجد  
وعلمه ويكره له حضور عند الناس ولو في غير المسجد انتهى  
ومثل ذلك من بقية اوقافه او بقية بدنه ما يحكي كونه يودي ومن ثم  
قال العلماء بمنح الجذور والابوص من اخلاطها بالناس ومن المسجد  
وجمعة **باب** في صفات الامة **قوله** بمن  
يعتقد بطلان صلاته امره بالاغتقاد المظن الغالب بدليل  
تمثله بالجهدين لا ما صطل عليه الاصوليون من انه حكمه بانه  
القابل للتغير **قوله** لان اقتصدت في القوت استشكل  
ترجع الصحة في صورة الفصد بان صلاة الامام عند نفسه  
باطلة فكيف يتأني كرم بالنية وكف يسوغ الانتداع من لوي  
بطلان صلاة نفسه ولم يجب عنه وسبقه الى ذلك الشيخ  
السيدي وهو البليغي عدم الصحة للمعنى المذكور ونقل في  
لخادم عن صاحب المواقف الشرعية القطع بعدم الصحة وانه  
يتصور ما ذكره الامة فيما اذا اقتصد الامام ونسي حاله  
ودخل في الصلاة تاوتيا جاز ما فان صلاة في نفسه صحيحة عند  
الماموم وفي اعتقاد الامام وقد ربط الانتداع باعتقاد الامام  
الى اخر ما ذكره وهو تصويرو حسن وبه يذبح الاراد  
المهي بركي ولو نسي بعد الفراغ من الصلاة كون الامام  
مقتصد مثلا اعاده لانه من انقسام كحدث ولم  
يفرقوا بين كون سببه ظاهرا او خفيا **قوله** فمدد  
عده صحة الانتداع الى الف على تركه واجبا في اعتقاد المعتدي  
ولو اسما اعظم او نايبة خلافا لصاحب الانوار فاذا لم  
ولي الامر او نايبه فتترك الصلاة والماسوم يرضى ويقتل  
الخاف به وجهه واستحسن ان صلاة من خلف صحبة عالما كان  
ارعايا وليس له المفارقة لما فيها من الغنة في الماخزين  
من حوزة الانوار ومخيم من ضعفة وتبهم السارح